AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين
الدورة العادية الثالثة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 22-23 يناير 2007
-

EX.CL/297 (X)

# تقرير عن اللجان الفنية المتخصصة

-

# تقرير عن اللجان الفنية المتخصصة

## ألف: المقدمة:

1- تم إنشاء اللجان الفنية المتخصصة التي تشكل جهازاً تقنياً هاماً بالنسبة للاتحاد، بموجب المادة 25 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ومع تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، فقد اعتمد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي اللجان الفنية المتخصصة بموجب المادتين 14 و16.

2- يتوقع من اللجان الفنية المتخصصة العمل، بالتعاون الوثيق مع مختلف إدارات المفوضية على توفير مدخلات مدروسة في مجالات اختصاصها في عمل المجلس التنفيذي. كما يتوقع أن تشارك في متابعة تنمية وتنفيذ البرامج نيابة عن المجلس التنفيذي. وبالتالي يصبح التفعيل المبكر للجان الفنية المتخصصة أمرا ضروريا بالنظر إلى الهدف الشامل المتمثل في التعجيل بالتكامل القاري وإلى أهمية التنفيذ الفعلي لبرامج ومشاريع الاتحاد.

## باء: الخلفية

3- اعتمد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، خلال دورته العادية الأولى المعقودة في دوربان، جنوب أفريقيا، في يوليو 2002، اعتمد القرار ASS/AU/DEC.1(1) الذي طلب بموجبه إلى المفوضية القيام، في جملة أمور، بعرض تقرير شامل عن:

- جميع جوانب تسيير اللجان الفنية المتخصصة، بما في ذلك اختصاصاتها وأساليب صياغة وتنفيذ البرامج؛
- العلاقات بين اللجان الفنية المتخصصة والأجهزة المماثلة لها التابعة للمجموعات الاقتصادية الأفريقي وعلاقاتها مع المنظمات والمؤسسات الأفريقية الحكومية وغير الحكومية.
- تبسيط الأنشطة والعلاقات الوظائفية والبرنامجية بين اللجان الفنية المتخصصة والمؤتمرات واللجان القطاعية الوزارية القائمة.

4- خلال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي المنعقدة في مابوتو، في يوليو 2003، قامت المفوضية بعرض نتائج دراسة أجراها خبراء استشاريون عن اللجان الفنية المتخصصة في إطار متابعة قرار دوربان . وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن التقرير قد تضمن التوصيات الرئيسية التالية:

1) الحاجة إلى مركزة عملية تحديد الأولويات القطاعية ضمن الاتحاد لتعزيز فعالية التكاليف المترتبة على تركيز العناية، وتوجيه الموارد نحو القضايا الرئيسية للقارة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى إيجاد آلية لتقييم وتحديد الأولويات القطاعية.

2) ضرورة تنسيق دور اللجان الفنية المتخصصة، على نحو وثيق، مع المراحل الست من البناء التدريجي لاتحاد الجمارك الأفريقي والسوق المشتركة، ويتعين النهوض بهذا الدور بطريقة تعزز الانسجام والاتساق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ويمكن القيام بذلك على مراحل بدءا بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية نفسها، على أن يتم في وقت لاحق تعزيز تكامل هذه المجموعات، ومن خلالها، تكامل الدول الأعضاء.
3) ضرورة مبادرة المجلس التنفيذي إلى وضع آلية تقييم دوري لتحديد مدى فعالية اللجان الفنية المتخصصة التي يجب متابعتها وفقا لمبادئ وأهداف الاتحاد الإفريقي.
4) ضرورة تعديل المادتين 5 و16 بما يتيح لإحدى اللجان الفنية المتخصصة مراقبة مهام هذه اللجان في الاتحاد الأفريقي.

5- على إثر مناقشة التقرير، اعتمد المجلس المقرر EX.CL/DEC.72 الذي يوصي المفوضية، من بين أمور أخرى، بتعميق الدراسة التي أجريت وتقديم تقرير عنها إلى الدول الأعضاء ومختلف المؤتمرات القطاعية الأفريقية المعنية.

6- في وقت لاحق، بحث اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في بانجول، جامبيا، في يوليو 2006 تقريراً مرحلياً عن اللجان الفنية المتخصصة وطلب بموجب المقرر EX.CL/DEC.313 (IX)، إلى المفوضية التعجيل بالعمل المتعلق بإعداد دراسة عن اللجان الفنية المتخصصة وتقديم تقرير عنها إلى الدورة العادية القادمة للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في يناير 2007.

7- تنفيذاً لمقرر بانجول، أصدر رئيس المفوضية توجيهات يطلب من خلالها اتخاذ تدابير فورية لضمان استكمال الدراسة حول اللجان الفنية المتخصصة. وتحقيقا لهذا الهدف، تم تشكيل فريق عامل مشترك بين الإدارات، وأسندت له المهام التالية:

- استلام وبحث عروض الإدارات بشأن الشكل المتقرح للجان الفنية المتخصصة عملاً بالمادة 14 (2) من القانون التأسيسي، مع مراعاة الطلبات المحددة التي تم استلامها بالفعل من المؤتمرات الوزارية القطاعية ومراعاة تركيب وشكل الوزارات في الدول الأعضاء، ما أمكن ذلك؛
- تقديم مقترحات ملموسة عن شكل اللجان الفنية المتخصصة ومواعدي اجتماعاتها، مع مراعاة القيود على الموارد (البشرية والمالية)؛
- القيام، بمساعدة مديرية البرمجة والميزانية والمالية والمحاسبة، بتحديد الآثار المالية للتوصيات (عدد اللجان الفنية المتخصصة ووتيرة الاجتماعات)؛

- بحث وتقديم توصيات عن العلاقة بين اللجان الفنية والمجموعات الاقتصادية المتخصصة على صعيد البرامج النظر في المشاكل المحددة التي تعترض عقد اجتماعات مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة؛ فضلا عن المسألة الخاصة بالمؤتمرات الوزارية التي ترغب في أن تعتبر لجاناً فنية متخصصة وتحتفظ في ذات الوقت بخدمات الأمانة التي توفرها وكالات الأمم المتحدة.
- بحث العلاقة بين اللجان الفنية المتخصصة والوكالات المتخصصة على صعيد البرامج والعمليات.

**جيم: <u>نظرة عامة عن اللجان الفنية المتخصصة الراهنة والمؤتمرات الوزارية:</u>**

8- تمت الملاحظة من خلال الفريق العامل والإدارات بأن عدد اللجان الفنية المتخصصة والشكل الذي هي عليه حالياً منقول مباشرة عن معاهدة أبوجا والقانون التأسيسي؛ وهي بهذا الاعتبار غير منسجمة مع محافظ المفوضية.

9- زيادة على ذلك، هناك تشابك في المهام الوزارية بحيث، إذا عقدت اجتماعات على المستوى الوزاري واللجان الفنية المتخصصة على الشكل الذي هي عليه، فإن ذلك يستوجب حضور وزيرين أو أكثر مع مساعديهم في كل من هذه الاجتماعات، وهو أمر متعذر التنفيذ من الناحية الإدارية والمالية. وعلى سبيل المثال، فقد تتطلب اللجنة الفنية والمتخصصة الراهنة للصحة والعمل والشؤون الاجتماعية حضور وزراء العمل الذين يجتمعون كشركاء متكافئين في إطار الترتيب الثلاثي مع منظمات العمل وأصحاب العمل، تتطلب الاجتماع في آن واحد مع وزراء الصحة، فضلا عن الوزراء المسئولين عن التنمية الاجتماعية. هكذا ظل وزراء الصحة يعقدون اجتماعات خاصة بهم بينما دأب وزراء العمل والوزراء المسئولون عن التنمية الاجتماعية على الاجتماع معاً مرة واحدة في السنة. غير أن هذا الوضع أفضى إلى إهمال بعض القطاعات وعدم تلبية احتياجاتها بالكامل. فعلى سبيل المثال، فقد تم اعتماد إطار السياسة الاجتماعية في الأغلب من قبل اجتماع حضره وزراء العمل بدلا من الوزراء المسئولين عن التنمية الاجتماعية. وبالتالي قرر المجلس إحالة هذا الإطار إلى المنتدى المناسب.

10- زيادة على ذلك، فإن شكل ونطاق اللجان الفنية المتخصصة على نحو ما صيغا حالياً لا يغطيان رؤيا الاتحاد الأفريقي بما فيه الكفاية وينطويان على نقائص من قبيل تكرر تداخل المهام وإقامة روابط في غير موضعها وتقاطع بعض القطاعات أو معالجة مسائل قطاعية ذات طابع إداري مشترك ضمن لاتحاد الأفريقي. ويؤدي ذلك إلى ازدواجية العمل وصعوبة التخطيط وسوء التفاهم من غير تعمد. ونتيجة لهذا الوضع فقد كان من الصعب محاولة تفعيل اللجان التقنية المتخصصة في الشكل الذي هي عليه حالياً.

11- لقد قيل أن بعض المؤتمرات الوزارية القائمة تعقدها منظمة الأمم المتحدة و/ أو نيباد وتقبل على تحديد أولويات وبرامج أفريقية دون أن يسند أي دور في هذا الشأن إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتم التأكيد قوة على وجوب عقد وخدمة جميع الدورات المستقبلية للجان الفنية المتخصصة على يد مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفضلا عن ذلك يجوز إشراك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، عند اللزوم.

12- سعياً لهذا الغرض، تم الاتفاق على أن المقترح الوارد في الدراسة التي أعدها الخبراء الاستشاريون بشأن تعديل القانون التأسيسي بغية استحداث لجنة فنية متخصصة، مقترح عديم الجدوى. والشيء الممكن عمله هو التضرع إلى المادة 14 (2) من القانون التأسيسي لتمكين المفوضية من إعادة شكل اللجنة الفنية المتخصصة والتعامل مع الانشغالات المذكورة آنفاً. وزيادة على ذلك، ففي إعادة شكل اللجان الفنية المتخصصة لن يكون بالإمكان السعي إلى إيجاد لجنة تقنية متخصصة لكل قطاع أو إنشاؤها بحسب عدد لجان الاتحاد الأفريقي لأن ذلك عديم فعالية التكلفة. والواضح أنه ينبغي إيلاء عناية للمجالات التي بها نقص أو إلى الحالات التي يمكن إعادة شكل بعض القطاعات للتوفيق بينها وبين القطاعات التي تتشابك، معها على الشكل الذي هي عليه حالياً.

13- ينبغي الإشارة إلى أن المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية معاهدة أبوجا نصت في المادة 14 من القانون التأسيسي وفي المادة 25 على إنشاء سبعة لجان فنية متخصصة، هي كالآتي:

أ ) شؤون الاقتصاد الريفي والزراعة؛
ب) الشؤون المالية والنقدية؛
ج ) شؤون التجارة والجمارك والهجرة؛
د ) الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية؛
هـ) النقل والاتصالات والسياحة؛
و) الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية؛
ز) التعليم والثقافة والموارد البشرية.

14- وبالتالي فإنه من البديهي أن أي مقترح بشأن تغيير أو إعادة شكل اللجان الفنية المتخصصة الراهنة لا بد أن يبرز، على وجه التحديد، أوجه النقص فيها. ولذلك رؤى بأنه من اللازم- قبل إعداد أية مقترحات بتغيير أو إعادة شكل، إبراز الشكل الحالي للجان الفنية لمتخصصة ونقائصها، على النحو التالي:

1) **<u>شؤون لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة:</u>**

15- يمكن لهذه اللجنة الاستمرار في الاجتماع على الشكل الذي هي عليه شريطة أن تقتصر مهامها على معالجة الشؤون الزراعية فقط وأن تتولى اللجان الفنية المتخصصة معالجة مسائل المياه والبيئة.

2) **<u>لجنة الشؤون المالية والنقدية:</u>**

16- لوحظ أن معاهدة أبوجا والقانون التأسيسي كلاهما اعتمدا التكامل كخيار استراتيجي صالح وحيد لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا. وهكذا تم التأكيد بأن اللجنة الفنية المتخصصة الراهنة إنما أريد بها التركيز على الشؤون المالية والنقدية وليس على معالجة مسألة التكامل الحاسمة التي تعد أداة رئيسية لتنمية أفريقيا ولإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يقترح إعادة شكل هذه اللجنة الفنية المتخصصة من خلال إنشاء لجنة فنية متخصصة جديدة بما يتيح للوزراء المسئولين عن التكامل القيام بدورهم المناسب في إطار الاستراتيجية القارية الشاملة.

**3) <u>لجنة شؤون التجارة والجمارك والهجرة:</u>**

17- عند بحث الصعوبات الكامنة في هذه اللجنة الفنية المتخصصة، قيل أن هناك حالياً مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي تعالج في إطاره مختلف المسائل، بما فيها الجمارك والسلع وحماية المستهلكين دون التركيز بقدر قليل على الهجرة، وبالمثل هناك لجنة فرعية تضم المديرين العامين للجمارك، وتنظر في مسائل لتجارة والجمارك والهجرة، علماً بأنه ليس بين الجمارك والهجرة علاقة حتمية. ومن منظور التجارة والصناعة، فمن الواضح أنه من الحاسم تنظيم اجتماعات سنوية لمؤتمر وزراء التجارة لتنسيق التجارة البينية الأفريقية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. لقد تم اجتماعات سنوية لوزراء الصناعة، برعاية الأمم المتحدة إلا أنه تقرر أن يتولى الاتحاد الأفريقي بتنظيم الاجتماعات القادمة ابتداءً من يونيو 2006. ولتعزيز هذا القرار، هناك حاجة إلى إعادة شكل اللجنة الفنية المتخصصة المشار إلهيا أعلاه.

**4) <u>لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة:</u>**

18- إن لهذه اللجنة ولاية واسعة النطاق تشمل مهام مختلف وزارات الدول الأعضاء، فضلا عن أربع محافظ مختلفة على الأقل ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي. فعل سبيل المثال، فإن الاجتماعات السنوية للوزراء الأفريقيين المسئولين عن الصناعة لا تزال تعقد حالياً تحت رعاية منظمة اليونيدو على الرغم من المقترحات المقدمة لعقدها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. ومن جهة أخرى، فإن شؤون العلم والتكنولوجيا تعالجها مختلف الوزارات. وهناك شعور بالحاجة إلى فصل اللجنة الفنية المتخصصة لتحويلها إلى جهاز مركز يعالج برامج هامة تقع ضمن مسئوليات مختلف الوزارات في الدول الأعضاء والإدارات ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي.

**5) <u>لجنة النقل والاتصالات والسياحة:</u>**

19- تشمل هذه اللجنة، في شكلها الحالي، عدداً من الوزارات القطاعية وليس بإمكانها الاجتماع كلجنة واحدة. وقيل مع ذلك أن السياحة تمثل أهم قطاع قائم بذاته حيث تشمل مجموع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجمعات الأفريقية (النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والضيافة والثقافة والبيئة المادية

وصناعات التسلية ... الخ) وتساهم بقدر كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرّ الدخل العمالة، وتسهم من ثم في القضاء على الفقر، وزيادة على ذلك فقد أصبحت السياحة قطاعا سريع النمو ومصدر إيرادات هام للبلدان الأفريقية وبإمكانها أن تسهم بقدر كبير في نمو اقتصاد الوحدات الصغيرة والكبيرة. وبالتالي فهي قطاع يحتاج إلى تركيز خاص وإلى الارتقاء به إلى مستوى مؤسسة تعمل كلجنة فنية متخصصة في حد ذاتها.

20- بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاع هام يتطلب لجنة تقنية متخصصة تعمل على تحسين الأداء الصناعي في إفريقيا وتشجع الشركات والتكامل والتعاون. وتحقيقاً لذلك، يقترح فصل النقل والطاقة والاتصالات عن السياحة لجعله عملياً أكثر ولمواجهة التحديات التي عجزت اللجنة الفنية المتخصصة الحالية عن معالجتها.

**6) <u>لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية:</u>**

21- تشمل هذه اللجنة، على الشكل الذي هي عليه حالياً، عددا من الوزارات القطاعية وليس بإمكانها عقد اجتماعات على أساس لجنة فنية متخصصة واحدة. وتم الاعتراف بأن العمل والعمالة من جهة والتنمية الاجتماعية، من جهة ثانية تمثل مسائل مختلفة، تحتاج إلى أن تعالج على حدة وليس على أساس كيان موحد، ومما يزيد هذا الانشغال تعقيداً أن المسائل الصحية تم تجميعها من دون تمييز في العمل والشؤون الاجتماعية؛ الأمر الذي يتعذر معه تقريباً تفعيل هذه اللجنة الفنية المتخصصة.

**7) <u>لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية:</u>**

22- إن أهم انشغال تثيره هذه اللجنة أنها تتكون من الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الوزارات في الدول الأعضاء إلى جانب أنشطة تتكفل بها مختلف الإدارات ضمن المفوضية. فعلى سبيل المثال، تعالج إدارة الشؤون الاجتماعية مسائل ثقافية، بينما تعالج إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا مسألتي التعليم والموارد البشرية. وزيادة على ذلك، فإن ولاية الاتحاد الإفريقي بخصوص تعزيز الثقافة والتكامل الثقافي والنهضة الأفريقية تتجاوز بكثير نطاق اللجنة الفنية المتخصصة المشار إليها آنفاً. وعليه فمن اللازم إعادة شكلها.

**دال: <u>التحديات والقيود والحاجة إلى إعادة شكل اللجان:</u>**

23- بعد ما استعرضنا كل اللجان الفنية المتخصصة الواحدة تلو الأخرى فمن الضروري عرض نظرة عامة عن المشاكل المرتبطة بالشكل الحالي لهذه اللجان.

24- على الرغم من أن المادة 14 (1) من القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي ينصّ على إنشاء 7 لجان فنية متخصصة ؛ فإن بعض المهام الرئيسية للمفوضية من قبيل الشؤون السياسية والموارد المائية والخدمة العامة والدفاع والشؤون القانونية ومسائل المرأة والجنسين والشؤون الإنمائية، لم تتضمنها

المادة رغم أنها تعتبر من المجالات الهامة التي تعالجها مختلف إدارات الاتحاد الأفريقي والتي أقرّت أجهزة وضع السياسات أنها تستحق النظر فيها كلجان فنية متخصصة.

25- مراعاة لما سبق تم التأكيد على ضرورة النظر فيما يمكن أن يكون عليه الشكل الجديد للجان الفنية المتخصصة حتى لا يظهر أن هذه اللجان تم استحداثها فقط لأجل تناسقها مع الأنشطة الراهنة للاتحاد الأفريقي.

26- في هذا الصدد، وكما أشير إليه سابقاً ، لوحظ منذ البداية أن عدد اللجان الفنية المتخصصة وشكلها الحالي لا يتناسب مع محافظ المفوضية وأن هناك تداخلا بين الوظائف الوزارية. ونتيجة لذلك ، فقد يطلب من وزيرين أو أكثر ومساعديهما حضور كل هذه الاجتماعات وهو أمر غير عملي من الناحية المالية والإدارية. وزيادة على ذلك ، فإن شكل ونطاق اللجان الفنية المتخصصة كما صيغا حاليا لا ينسجمان مع محافظ المفوضية وينطويان على نقائص، من قبيل التداخيل المتكرر للمهام وإقامة روابط في غير موضعها وتقاطع بعض القطاعات أو معالجة مسائل قطاعية ذات طابع إداري مشترك ضمن الاتحاد الأفريقي. ويؤدي ذلك إلى ازدواجية العمل وصعوبة التخطيط وسوء التفاهم بين بعض الإدارات من غير تعمّد.

27- نظراً إلى أن اللجان الفنية المتخصصة الحالية لا تغطي جميع القطاعات واختلالها من حيث عدد القطاعات المغطاة والأولويات التي حّددت لهذه القطاعات، فمن المناسب إعادة شكل اللجان الفنية المتخصصة والقيام في نفس الوقت بمراجعة مجالات اختصاص هذه اللجان. وينبغي أن تؤدي عملية المراجعة هذه إلى خلق توازن في مهام القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لبعض مجالات الاختصاص وتؤدي في الأخير إلى وضع مقترحات بشأن اللجان الفنية المتخصصة. وتتطلب أية عملية إعادة للشكل نهجا احترافيا يراعي القيود والتحديات القائمة.

28- يراعي الشكل المقترح أدناه الاعتبارات التالية:

(1) يجب إدماج المؤتمرات الوزارية القائمة في اللجان الفنية المتخصصة الجديدة لضمان الاتساق في عملية متابعة التقارير النابعة من شتّي الاجتماعات.

(2) يجب تنظيم الاجتماعات الوزارية على نحو يضمن اقتصار تشكيل وفود الأعضاء في الاتحاد على وزير واحد ما أمكن، بينما يجوز للاجتماعات المعقودة على المستوي الرسمي أن تضم ممثلين عن أكثر من وزارة واحدة.

(3) مراعاة للهدف الشامل المتمثل في الإسراع بالتكامل القاري وللأهمية المعلقة على التنفيذ الفعلي لبرامج ومشاريع الاتحاد،

يتعين على اللجان الفنية المتخصصة أن تعقد اجتماعاتها كلمّا دعت الحاجة إلى ذلك.

(4) يجب صياغة شكل اللجان الفنية المتخصصة على نحو يمكنها من العمل ، على نحو وثيق ، مع المفوضية على تحديد المواضيع اللازم مناقشتها وإجراء دراسات إضافية بشأنها وكذا على إعداد وتنفيذ القرارات والبرامج والمشاريع.

(5) إتاحة القطاعات الرئيسية فرصة الاجتماع فرادي ضمن أطر زمنية مرنة.

(6) السعي ، قدر الإمكان ، إلى عدم إثقال قطاع ما بمنحة تنسيق محفظة عريضة والسهر على أن لا تكون نتيجة ذلك إهمال أو تجزئة القطاعات ذات الصلة.

(7) يتعّين تصميم هيكل اللجان الفنية المتخصصة على نحو يمكنها من تغطية جميع المواضيع الفنية المدرجة ضمن اختصاص محافظ المفوضية دون أن تكون متشابهة بالضرورة.

(8) إنشاء عدد أقل من اللجان الفنية المتخصصة تدعمها لجان فرعية والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق فعالية التكلفة في الاجتماعات من خلال تخفيض وتيرتها.

(9) يجب أن تكون كل لجنة فنية متخصصة أعيد شكلها قادرة على مباشرة عملها كلجنة فنية مختصة توجه أجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة وتسدي المشورة لها وتدعوهم إلى اتخاذ التدابير اللازمة.

**هاء: <u>قرارات أجهزة وضع السياسات والعروض المقدمة من مختلف الإدارات والمؤتمرات الوزارية القطاعية بشأن إعادة شكل اللجان:</u>**

29- من الأهمية بمكان الملاحظة بأن مختلف العروض التي قدّمتها الإدارات تستند إلى حّد بعيد إلى القرارات التي اتخذتها أجهزة وضع السياسات التي تعترف بالحاجة إلى استحداث لجان فنية متخصصة لقطاعات معينة لأجل بلورة وتركيز العناية على تحديات إنمائية محددة. وقد أخذت المقترحات في الحسبان تجارب الإدارات في مجال تنظيم شتّي الاجتماعات الوزارية، لعدة سنين. وتضمّنت المقترحات بشأن إعادة شكل اللجان ما يلي:

( 1) **<u>اللجنة الفنية المتخصصة للزراعة:</u>**

30- غالبا ما أدّت قضايا الملكية للأرض إلى زعزعة الاستقرار في إفريقيا حيث ظلت الشعوب تتحارب للمطالبة بالأرض. وممّا يجب الإقرار به أيضا أن الجوع الناجم عن قصر استغلال الأرض أو جفافها أدّى إلى حالات مجاعة أودت بحياة الكثير من البشر والحيوان. ولأجل استعادة قطاع الزراعة دوره

في حفز اقتصاد إفريقيا يستلزم الأمر وضع سياسات وخطط تنفيذ سليمة تحتاج إلى الاستعراض والمراجعة، على أساس منتظم. ويتم ذلك من خلال توطيد العلاقات بين اللجنة الفنية المتخصصة المقترحة والأجهزة التي تتعامل مباشرة مع قطاع الزراعة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء .

(2) **اللجنة الفنية المتخصصة للبيئة:**

31- يستند هذا المقترح ، من بين أمور أخرى ، إلى كون رؤساء الدول والحكومات قد دعوا خلال القمة المعقودة في مابوتو حول خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) دعوا المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة إلى تأدية دور ريادي في إطار خطة العمل هذه والقيام بمراجعة تنفيذها بانتظام إسهاماً في التنمية المستدامة لإفريقيا. وتحقيقا لهذا الغرض، اعتمد المؤتمر دستور المؤتمر الزراعي الأفريقي للبيئة باعتباره السلطة الوزارية العليا للبيئة في إقليم إفريقيا. وستلعب هذه اللجنة الفنية المتخصصة دوراً قيمّا في توجيه شؤون السياسة البيئية في إفريقيا وفي التعامل مع التهديدات البيئية التي تواجه إفريقيا.

(3) **اللجنة الفنية المتخصصة للمياه:**

32- أكد الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن المياه خلال اجتماعهم المنعقد في 2005 في جوهانسبرج ، انشغالهم بوضع المياه في إفريقيا. وأقروا بالحاجة إلى توفير إمدادات مياه كافيه ومرافق صحية إلى شعوب إفريقيا. وأشاروا أيضا إلى الإعلان المعتمد في بون، ألمانيا في 7 ديسمبر 2001 وإعلان أبوجا الصادر في 30 إبريل 2002 بشأن المياه العذبة وقرروا إنشاء مؤتمر وزاري للمياه من شأنه التركيز على توفير القيادة السياسية وكسب التأييد والتنسيق المطلوب لتنفيذ رؤيا إفريقيا للمياه المعتمدة خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه المعقود في لاهاي في مارس 2000.

(4) **اللجنة الفنية المتخصصة للثقافة والرياضات:**

33- من المسلم به أنه بالإمكان استخدام الثقافة والرياضات لتعزيز التنمية والتكامل والوحدة بين الشعوب وتحقيقا لهذا العرض بادر وزراء الثقافة الأفريقيون في التسعينات إلى عقد اجتماع على أساس منتظم لبحث شتّي المسائل الثقافية. وقد تم عقد المؤتمر الثقافي الأفريقي الأول في نوفمبر 2006 الذي عالج مسائل ثقافية بعيدة الأثر في إفريقيا. والرياضة لها صلات وثيقة بالثقافة وظلت شؤون الرياضة تعالج جنبا إلى جنب مع شؤون الشباب لسنوات عديدة. وكان من العادي إيجاد وزارات الشباب والرياضة في معظم الدول الأعضاء. والمشكل الكبير مع هذه التركيبة هو أن الشباب الكبير مع هذه التركيبة هو أن الشباب بدأوا يهتمون بالرياضة كوسيلة لتحقيق أغراض ، بدلا من التطلع إلى تحقيق نجاحات مثيرة زهنياً. والثقافة في حّد ذاتها عبارة

عن تعليم فيما تساعد الرياضة على نماء الجسم والفكر دعا وزراء الرياضة للاتحاد الأفريقي في اجتماع معقود في مابوتو في 2003 إلى إنشاء مؤتمر وزاري محدد للرياضة. غير أنّه نظرا للآثار المالية المترتبة على ذلك والترابط الموجود الاثنين ، فقد تم الاقتراح بضرورة الاحتفاظ بلجنة فنية متخصصة واحدة للثقافة والرياضة.

(5) **اللجنة الفنية المتخصصة للتكامل:**

34- تم المقترح بإنشاء مؤتمر وزاري مكّلف بالتكامل نتيجة اعتماد التكامل كخيار استراتيجي صالح لإعادة إنعاش النّمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا.

35- تعزيزاً لهذا الموقف ، قررت الدورة العادية السابعة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في بانجول، في يوليو 2006 ، بموجب القرار ASSEMBLY/AU/DEC.113 (VII) قررت ، من بين أمور أخرى، إضفاء الطابع المؤسسي لمؤتمر الوزراء المكلفين بالتكامل على أن يجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة في دورة عادية وفي دورة غير عادية، عند الضرورة ، ريثما يتم ترشيد اللجان الفنية المتخصصة.

(6) **اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة:**

36- تتمثل اختصاصات هذه اللجنة، باعتبارها جهازا تابعا للاتحاد الأفريقي في الإسهام في النهوض بإفريقيا كشريك تجاري متنافس ومعتبر في الاقتصاد العالمي وككتلة تجارية متكاملة في القارة. وتوفر اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والتوجيهات الضرورية للمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لكفالة تنمية الوسائل والاستراتيجية اللازمة لتعزيز وتنويع التجارة لأجل التغلب على العوائق التي تحول دون ترفيه التجارة البينية الأفريقية ولضمان وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية. وستغطي اختصاصات هذه اللجنة السلع والخدمات والحواجز التجارية ، بما في ذلك مسائل الاستثمار والواردات والصادرات والتأمين والتوزيع.

(7) **اللجنة الفنية المتخصصة للسياحة:**

37- قيل بضرورة إيجاد لجنة فنية متخصصة ومتميزة للسياحة. ذلك لأن السياحة تمثل أهم قطاع قائم بذاته حيث تشمل مجموع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية (النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضيافة والثقافة والبيئة المادية وصناعات التسلية...الخ) وتساهم بقدر كبير في نّمو الناتج المحلي الإجمالي ودّر الدخل والعمالة، وتسهم من ثم في القضاء على الفقر. وزيادة على ذلك ، فقد أصبحت السياحة قطاعا سريع النمّو ومصدر إيرادات هامّ للبلدان الأفريقية. وبإمكانها أن تسهم بقدر كبير في نمو اقتصاد

الوحدات الصغيرة والكبيرة. وهي بالتالي قطاع يحتاج إلى تركيز خاص وإلى الارتقاء به إلى مستوي مؤسسة تعمل كلجنة فنية متخصصة في حّد ذاتها.

(8) **اللجنة التقنية المتخصصة للصناعة:**

38- تكفل هذه اللجنة تنويع الاقتصادات الأفريقية ، من خلال التصنيع وتركز على السياسات والاستراتيجيات والمبادرات الصناعية الهادفة إلى تسيير التكامل وبناء الطاقات الإنتاجية والامتثال للمقاييس والمتطلبات الوطنية. وزيادة على ذلك فهي تعزز النهّج الرامية إلى تحديد استراتيجية عملية لتحسين الأداء الصناعي في إفريقيا وتشجيع الشراكات والتكامل والتعاون .

(9) **اللجنة الفنية المتخصصة لمسائل الجنسين وتمكين المرأة:**

39- من المسلم به أن المجلس التنفيذي المجتمع في دورته العادية الثامنة في الخرطوم، السودان، اعتمد بموجب المقرر EX.CL/DEC.252(VIII) توصية تدعو إلى عقد مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن المرأة ومسائل الجنسين. بصورة منتظمة وتنفيذ عملية أساسية للمؤتمر وفقاً لعملية إنشاء اللجان الفنية المتخصصة وزيادة على ذلك فقد دعا مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن المرأة ومسائل الجنسين، المنعقد في داكار ، السنغال في أكتوبر 2005، دعا أجهزة وضع السياسات للاتحاد إلى ضمان أساسية مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن المرأى ومسائل الجنسين باعتباره آلية تنفيذ الإعلان الرسمي بشأن مسائل الجنسين في إفريقيا. واستنادا إلى هذه الاعتبارات ، فإن الهدف من إنشاء لجنة فنية متخصصة لمعالجة الوضع الردئ عموما الذي تعيشه نساء إفريقيا وما يترتب عليه من التهميش الواضح والتعريض للأخطار والفوارق الواسعة في تساوي بين الجنسين.

(10) **اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية:**

40- يستند هذا المقترح إلى المقرر EX.CL/DEC.129 (V) لعام 2004 الذي وافق المجلس بموجبه على توصية اجتماع لجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين بمراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لأجل إنشاء لجنة متخصصة للشؤون القانونية لمناقشة شتّي الجوانب المتعلقة بالمسائل القانونية في القارة ؛ فضلا عن المسائل القانونية الناشئة التي لها أثر على عملية التكامل في إفريقيا. وبإمكان هذه اللجنة ربط عملها على نحو وثيق بعمل لجنة الاتحاد الأفريقي المقترحة للقانون الدولي، على أن تشكل كلاهما آليتين تتيحان للاتحاد الأفريقي المراجعة المستمرة للمعاهدات الراهنة

وتحديد مجالات جديدة لإبرام معاهدات جديدة فضلا عن إسداء المشورة للدول الأعضاء والاتحاد بشأن التطورات القانونية الهامة التي تستدعي استجابة جماعية إفريقية.

(11) **اللجنة الفنية المتخصصة للعمل والعمالة:**

41- لقد أدّت برامج التكيف الهيكلي التي أوصي كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، معظم البلدان الأفريقية باعتمادها إلى إتلاف العمالة الرسمية على نطاق واسع في القارة. وكجزء مما كان يسمي برامج إصلاح ، بادرت الحكومات الأفريقية إلى تبسيط عملياتها وإلى دمج وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية في معظم الحالات. وإنسجاماً مع ذلك تم ربط الأنشطة التي كانت تعالج ضمن الشؤون الاجتماعية بأنشطة لجنة عمل منظمة الوحدة الأفريقية. وتشمل لجنة العمل والشؤون الاجتماعية الراهنة عدداً من الوزارات القطاعية ، ولم يعد بإمكانها تلبية طموحات شعوبنا ، لا سيما الشباب. وتم الاتفاق على أنه لم يعد بالإمكان معالجة مسائل العمل والعمالة والتنمية الاجتماعية مشتركة. ولذا يقترح إنشاء لجنة فنية متخصصة للعمل والعمالة لتخفيف المزيد من الترشيد للاجتماعات.

(12) **اللجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان:**

42- يقوم حاليا مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة الذي يجتمع على المستوي الوزاري مّرة في كل سنتين ، بمعالجة الشؤون الصحية وقد تم إنشاء جهازين مرتبطين بشكل وثيق وهما لجنة السكان الأفريقية والمؤتمر الوزاري للإسكان والتنمية الحضرية في عامي 1994 و 2005 على التوالي. وتكشف دراسة مستفيضة للأجهزة الثلاثة أن من شأن الجمع بينها أن يعزز أدوارها الداعمة ويفضي إلى عملية تسمح بالتعامل معها على أساس الارتباطات الموجودة فيما بينها. وهكذا تم الاقتراح بتغيير شكل كل من مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة ولجنة السكان الأفريقية والمؤتمر الوزاري الأفريقي للإسكان والتنمية الحضرية وإدماجه في اللجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان.

(13) **اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة والتنمية:**

43- تتولّى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية هي الأخرى حاليا مسائل الهجرة. وقامت هذه اللجنة في 2005 باستعراض وثيقة حول الإطار الاستراتيجي

لسياسة الهجرة في إفريقيا. وتم الاكتشاف في وقت لاحق أن المؤتمر الوزاري للهجرة والتنمية كان أولى بأن يكون الجهاز المناسب لبحث وثيقة السياسة. وهذه الحادثة تعطي صورة عن الصعوبات التي تعترض إدارة وتنسيق هذا المجال الصعب والمناسب في آن واحد وكانت الهجرة لفترات طويلة من الزمن تعتبر مسألة أمنية. إلا أنه ، بالنظر إلى العولمة والحاجة إلى التكامل فقد أضحت الهجرة مسألة إنمائية. وبهذا الاعتبار لم يعد بالإمكان اعتبارها مسألة يمكن معالجتها بما فيه الكفاية في إطار لجنة العمل والشؤون الاجتماعية. وبالتالي يقترح إنشاء لجنة فنية متخصصة للهجرة والتنمية تتولى، من بين أمور أخرى، متابعة الاجتماعات الوزارية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول قضايا الهجرة والتنمية.

(14) **<u>اللجنة الفنية المتخصصة للخدمة العامة:</u>**

44- تم إفساح الرأي عن أن التطورات التي حصلت في القارة، خلال العقد الماضي في مجال الديمقراطية ومسائل حقوق الإنسان والضغوط الممارسة على الدول الأفريقية لكفالة الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية لمواطنيها ، تدعو بإلحاح إلى عقد اجتماعات بشأنها بطريقة أكثر تركيزا. ولوحظ زيادة على ذلك ، أن المشاكل التي ترافق الخدمة العامة بما فيها الفساد وغياب الشفافية والمسؤولية وعدم تنفيذ الخدمات تستدعي بالضرورة، إعادة شكل النهج المتبع من مفوضية الاتحاد الأفريقي إزاء هذه المسائل.

فضلا عن ذلك، تنص الفقرة 6 من مقرر المجلس EX.CL/DEC.234(VIII) الصادر عن الدورة العادية العاشرة في الخرطوم، السودان تنص، من بين أمور أخرى، على " إضفاء الصبغة المؤسسية على مؤتمر وزراء الخدمة العامة جنباً إلي جنب مع عملية إنشاء اللجان الفنية المتخصصة".

(15) **<u>اللجنة المتخصصة بشأن اللاجئين والمشردين داخليا:</u>**

45- أصبحت مشكلة اللاجئين من الملامح المشتركة في أفريقيا حيث تحول الناس إلى لاجئين كنتيجة للحروب الأهلية والكوارث وانعدام الأمن وانتهاك حقوق الإنسان. وأدى هذا الوضع إلى إزهاق الأرواح وتهديد الأمن الجسدي ونكران اللاجئين وحقوقهم الإنسانية المعترف لهم بها عالميا. أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما ملحوظا في إعداد الأطر القانونية الهادفة إلى حماية ومساعدة اللاجئين والمشردين داخليا بالتعاون مع الهيئات الأخرى. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. إقرار بهذه الحقيقة، فإن الدورة التاسعة للمجلس التنفيذي المنعقدة في بانجول، جامبيا من خلال المقرر EX.CL/DEC.289(IX) دعت إلى "إضفاء الصبغة المؤسسية على عقد المؤتمر الوزاري حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً كل سنتين دون المساس بعملية إنشاء اللجان الفنية

المتخصصة بشأن المسألة". وعلى هذه الخلفية ، يُقترح إنشاء لجنة فنية متخصصة تحديدا لمعالجة مسألة اللاجئين.

(16) **اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون الاجتماعية ومكافحة المخدرات**

46- كانت القضايا ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية مثل الأطفال والأسرة والأشخاص المعوقين وكبار السن والنساء ومكافحة المخدرات تتم معالجتها قبل 1995 من طرف وزراء الشؤون الاجتماعية الأفريقيين. ومع دمج لجنة العمل ضمن لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، فإن الانشغال الرئيسي أصبح كيف يمكن للوزراء المسؤولين عن قضايا العمل والعمالة أن يحلوا المسائل الاجتماعية بشكل فاعل وبناء. خلال الاجتماع السابع عشر للهيئة التنفيذية للمركز الأفريقي لإعادة التأهيل المنعقد في النيجر في أبريل 2006 تم تقديم توصية لتقسيم لجنة العمل والشؤون الاجتماعية حتى يتم بحث القضايا الاجتماعية على نحو عملي. ومن الأهمية بمكان التذكير بأنه في الوقت الذي كانت فيه القضايا المتعلقة بالمخدرات جزءا من لجنة العمل والشؤون الاجتماعية منذ سنة 2002، فإن الاجتماع الوزاري الذي يعالج القضايا ذات الصلة بالمخدرات قد صبغ بصبغة مؤسسية ويجتمع كل سنتين. لذلك يُقترح إنشاء لجنة متخصصة للشؤون الاجتماعية ومكافحة المخدرات ستمكن من إيجاد نهج منسق ومركز للقضايا الاجتماعية المتصلة بالمخدرات.

(17) **اللجنة الفنية المتخصصة للشباب :**

47- سوف تقوم اللجنة الفنية المتخصصة ببحث واعتماد السياسات والبرامج الخاصة بتطوير شباب أفريقيا الذين يشكلون 60% من سكان القارة. كما ستقوم اللجنة بتشجيع ورصد المصادقة على الميثاق الأفريقي للشباب EX.CL/262(IX) وتنفيذه وهو الذي اعتمده المؤتمر في يوليو 2006 في بانجول، جامبيا من خلال المقرر ASSEMLBY/AU/DEC.121 (VII).

(18) **اللجنة الفنية المتخصصة للنقل:**

48- اعتمد المؤتمر في بانجول، جامبيا في يوليو 2006 مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/294 (IX) بشأن توصية الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل بالسكك الحديدية بالدعوة إلى تنفيذ المقرر الخاص باعتماد مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل كلجنة فنية متخصصة. علاوة على ذلك، فإن المجلس التنفيذي المجتمع في سرت، بالجماهيرية الليبية في يوليو 2005 قد صادق من خلال المقرر EX.CL/199 (VI) على إعلان الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل والبنية التحتية بشأن النقل والأهداف الإنمائية للألفية الذي يدعو، من بين أمور أخرى، إلى الاعتراف بمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل

كجهاز من أجهزة الاتحاد الأفريقي. ستكون هذه اللجنة الفنية المتخصصة مسؤولة عن تنسيق ومواءمة سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي في القطاعات الفرعية وطرق ومناحي النقل في أفريقيا وكذلك إيجاد منتدى لمختلف أصحاب المصالح في النقل لمناقشة السياسات والاستراتيجيات وتبادل التجارب فيما يتعلق بجميع المسائل الخاصة بالقطاع.

(19) **اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم:**

49- يرتكز هذا المقترح على خطة عمل العقد الثاني للتعليم التي اعتمدتها قمة يناير 2006 في الخرطوم EX.CL/244 (VIII) REV.2 . وستكون مهمة اللجنة الفنية المتخصصة هي معالجة كافة القضايا ذات الصلة بالتعليم بما في ذلك سياسات وبرامج وأنشطة الاتحاد الأفريقي وكذلك تنفيذ خطة العمل.

(20) **اللجنة الفنية المتخصصة للتكنولوجيا:**

50- سوف تتولى هذه اللجنة الفنية المتخصصة تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة حول العلم والتكنولوجيا التي تمت المصادقة عليها في قمة يناير 2006 في الخرطوم ( doc. EX.CL/224 (VIII) REV.2) . وستكون مهمة اللجنة الفنية المتخصصة هي الإشراف على تعزيز وتنسيق وتشجيع برامج العلم والتكنولوجيا من أجل النمو الاقتصادي السريع في أفريقيا.

(21) **اللجنة الفنية المتخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

51- اعتمد المؤتمر في بانجول، جامبيا في يوليو 2006 مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/291(IX) بشأن توصية الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مطالبا بالاعتراف بمؤتمرهم كلجنة فنية متخصصة. ستكون هذه اللجنة الفنية المتخصصة مسؤولة عن تنسيق ومواءمة سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي في القطاعات الفرعية ومناحي الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا وكذلك إيجاد منتدى لمختلف أصحاب المصالح في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمناقشة السياسات والاستراتيجيات وتبادل التجارب فيما يخص جميع المسائل الخاصة بالقطاع. كما ستشرف اللجنة كذلك على تنفيذ البرنامج الإقليمي الأفريقي حول اقتصاد المعرفة الذي انبثق عن القمة الدولية لمجتمع المعلومات من خلال المقرر EX.CL/261(IX) .

**واو: استنتاجات وتوصيات:**

52- على أساس ما سلف ذكره، تقترح المفوضية زيادة عدد اللجان الفنية المنصوص عليها في المادة 14 من القانون التأسيسي من 7 إلى 19. وبغية ضمان عدم زيادة

الآثار المالية بشكل كبير نتيجة لزيادة عدد اللجان الفنية المتخصصة، يُقترح بحث تواتر انعقاد الاجتماعات. وفي هذا الصدد، فإن الآثار المالية احتسبت على أساس اجتماع سنوي واحد أو اجتماع كل سنتين. وفي حالة تفضيل الخيار الثاني، فإن القليل من اللجان الفنية هي التي تستطيع أن تجتمع في حالات خاصة في السنة الثانية في دورة استثنائية.

53- ترى المفوضية أنه لو تم الأخذ في الاعتبار جميع مقررات أجهزة صنع السياسة وتوصيات المؤتمرات الوزارية والإدارات، سيكون هناك 22 لجنة فنية متخصصة مما ستكون له آثار مالية ضخمة. علاوة على ذلك، وإذا ما أخذت في الاعتبار الوظائف المتصلة بذلك، فإنه سيتم تقليص اللجان الفنية المتخصصة منطقيا.

54- بناء على ذلك، فإن المفوضية في الوقت الذي تسترعى فيه الانتباه إلى بنود المادة 14 (2) من القانون التأسيسي التي تأذن بإعادة هيكلة اللجان الحالية وإنشاء لجان جديدة، توصي باللجان التالية لبحثها من قبل المجلس والمؤتمر:

1. لجنة الزراعة
2. لجنة البيئة
3. لجنة المياه
4. لجنة الشباب والثقافة والرياضة
5. لجنة الشؤون المالية والتخطيط المالي
6. لجنة التكامل
7. لجنة التجارة
8. لجنة النقل والسياحة
9. لجنة الصناعة
10. لجنة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
11. لجنة العدالة والشؤون القانونية
12. لجنة العمل والعمالة
13. لجنة الصحة والسكان
14. لجنة الهجرة والتنمية(يمكن أن تعالج هذه اللجنة مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا).
15. لجنة الخدمة العامة والحكومة المحلية واللامركزية
16. لجنة الشؤون الاجتماعية
17. لجنة التعليم
18. لجنة العلم والتكنولوجيا
19. لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

**زاي: <u>الآثار المالية:</u>**

55- على أساس المقترحات السالفة الذكر، أجرت المفوضية تحليلا للآثار المالية وأعدت خطط الميزانية على أساس الافتراضات التالية:

**أ- الدورات السنوية:**

إذا عقدت اللجان الفنية المتخصصة دورات سنوية، فإن الآثار المالية ستكون 1.167.721 دولارا أمريكيا في السنة على أساس 61.459 دولارا أمريكيا في السنة مضروبا في عدد دورات اللجان الفنية المتخصصة المبرمجة في السنة.

**ب- الدورات كل سنتين:**

لو عقدت دورات اللجان الفنية المتخصصة كل سنتين، فإن الآثار المالية ستكون 583.860.50 دولارا أمريكيا في السنة. غير أنه يجب الآخذ في الاعتبار أنه قد تكون هناك استثناءات لأنه نتيجة لطبيعة بعض اللجان الفنية المتخصصة أو بسبب مقررات سابقة للمؤتمر ، قد تحتاج هذه اللجان إلى الاجتماع سنويا.

**حاء: دور المفوضية:**

56- ستكون المفوضية مسؤولة عن الدعوة إلى عقد اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة وتقديم الخدمات لها بهدف ضمان الانسجام مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الأخرى ومع المجلس التنفيذي في نهاية المطاف. وبذلك قد تتعاون عند الضرورة مع الشركاء وأصحاب المصالح الآخرين.

**طاء: آلية التنسيق:**

57- حتى تكون لمختلف اللجان الفنية المتخصصة نظرة شاملة عن سياسات وبرامج وأنشطة الاتحاد الأفريقي، يُقترح أن تجتمع هيئات مكاتب مختلف اللجان الوزارية مرة كل سنتين. علاوة على ذلك، يُقترح أن يحضر مختلف رؤساء اللجان الفنية المتخصصة دورات المجلس التنفيذي من أجل الاستشارة. تقدر الآثار المالية لاجتماع واحد لهيئة المكتب الوزارية بـ 61.459 دولارا أمريكية لكل دورة.

**AFRICAN UNION  UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository** **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2007

# Report on specialized technical committees

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4237

*Downloaded from African Union Common Repository*